

## «المالية» تستعد للبدء بتطبيق إستراتيجية جديدة للدولة

كونا: قالت وزارة المالية أنها تستعد للبدء في تطبيق إستراتيجية جديدة قوامها الحرص على الاستقرار المالي والاقتصادي للكويت في ظل رؤية الدولة لتحقيق التنمية وأهدافها. وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن اهتمامها بوضع إستراتيجية جديدة وتنفيذها يأتي لتطوير نشاط التخطيط الاستراتيجي ومواكبة المستجدات العالمية والتطور التكنولوجي الذي تشهده الكويت. وبيّنت أن الرؤية المستقبلية لها تتمثل في تحويل الوزارة إلى منظمة حكومية عصرية «أكثر احترافية» من خلال دورها في وضع السياسات المالية والاقتصاد الكلي للبلاد وتوفير الانفاق الاستثماري التنموي وإعادة هيكلة النظام المالي بالدولة وتطويره من خلال تطبيق نظم الإدارة الحديثة.

## المقدر بنحو 4,5 ملايين دينار وإرجاء إدراجها في البورصة العمر: «الخليجية للتأمين التكافلي» حققت المستهدف المالي للأقساط التأمينية

تأثرها بتداعيات الأزمة اربابها الثاني، وإرجاء هذه الخطوة إلى حين تحسن الأوضاع.

● أحمد يوسف

حجم خسائرها، وأنه مع طرح مشاريع خطة التنمية ستعود الشركة مرة أخرى للربحية. ونفى العمر أن يكون هناك أي اتجاه للشركة نحو الاندماج أو الاستحواذ خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن خطوات الشركة مدروسة، وأن مجلس الإدارة يعمل على الإستراتيجية التي اعتمدها أخيراً والهادفة إلى المحافظة على حقوق المساهمين، وأيضاً تحقيق أفضل عوائد وأرباح ممكنة.

وحول إمكانية إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية، قال العمر أنه منذ أكثر من عامين، وصلت الشركة إلى مراحل متقدمة لإنجاز هذه الخطوة واستيفائها الشروط المطلوبة، إلا أنه في ظل الأزمة المالية ومع تدهور أحوال بعض الشركات نتيجة

أكد نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية للتأمين التكافلي ناصر العمر أن الشركة حققت المستهدف المالي من حجم الأقساط التأمينية للشركة المقدر بنحو 4,5 ملايين دينار عن العام المالي المنتهي في 2011/12/31 وتوقع العمر لـ «الأنباء» أن يشهد قطاع التأمين انتعاشاً قوياً خلال العام الحالي، لافتاً إلى أن الاجتماع الذي عقده وزير التجارة والصناعة د. أماني بورسلي حددت أطراً لمحو آثار التداعيات السلبية التي تعوق مسيرة شركات التأمين، والتي من أهمها الحد من تراخيص شركات جديدة، وإنشاء هيئة خاصة بشؤون التأمين.

وأكد أنه رغم الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، إلا أن الخليج للتأمين التكافلي استطاعت تقليص



ناصر العمر

## النفط الكويتي عند 108,09 دولارات وانخفاض مخزونات النفط الأميركي



أحد مشاريع النفط الكويتية

مليون برميل بالمقارنة مع القراءة السابقة والتي بلغت انخفاضاً بقيمة 1,1 مليون برميل وبإحدى من التوقعات.

وتأثرت أسعار النفط الخام بعد قيام مؤسسة «ستاندراند اند بورز» بالإشارة إلى المخاوف من تفاقم أزمة الديون السيادية في أوروبا وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في منطقة اليورو بعد أن سجل اقتصادها نمواً متواضعاً عند 0,2٪ خلال الربع الثالث وسط انكماش مختلف القطاعات الصناعية والخدمية في الاقتصاد، متوقعة أن يهدد ذلك بتخفيض التصنيف الائتماني للمنطقة ككل خلال الفترة المقبلة.

قالت مؤسسة البترول الكويتية إن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 20 سنتاً في تداولات أول من أمس ليستقر عند مستوى 108,09 دولارات للبرميل مقارنة بـ 107,89 دولارات للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي. وتعيش أسعار النفط هذه الأيام حالة من التذبذب بعد صدور بيانات اقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية تؤكد ارتفاع طلبات الإعانة واستمرار ضعف مبيعات الضائع المعمرة إضافة إلى صدور التقرير الأسبوعي لوكالة الطاقة الأميركية الذي أظهر انخفاضاً في مخزونات النفط الخام بقيمة 2,6

## استقرار سعر صرف الدولار مقابل الدينار عند مستوى 0,276 دينار

الاقتصادي لاسيما أن خطة الإقراض المالي قد لا تكفي لكل هذه الدول.

وعن المنطقة الأوروبية المتأزمة تشير التوقعات إلى أن ثقة الأعمال قد تتراجع في ألمانيا بأعلى مستوى لها خلال نوفمبر الجاري في مؤشر خطر جداً فإذا ذكرنا ما تعانيه اليونان وإيطاليا وإيرلندا وإسبانيا تشدت المخاطر نظراً لأن ألمانيا هي أكبر الاقتصادات الأوروبية، الأمر الذي قد يؤكد بالفعل دخول أوروبا في كهف الركود

كونا: استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار أول من أمس عند مستوى 0,276 دينار كما انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,371 دينار مقارنة بأسعار يوم أول من أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أن سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار انخفض ليسجل 0,430 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,301 دينار.

وتشهد أسواق العملات ابتعاداً عن المخاطرة وخصوصاً العملات ذات العائد المرتفع وذلك وسط إقبال المستثمرين على العملات ذات العائد المتدني وعلى رأسها الدولار كملاد آمن مما دفع الدولار إلى الارتفاع أمام معظم العملات الرئيسية بسبب حالة التخوف التي تجتاح الأسواق حيال أزمة الديون الأوروبية.



المؤشر السعري  
5782  
بتغير قدره  
-16.2  
-0.28%

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business



(متين غوزال)

تذبذب مؤشرات البورصة لضعف السيولة المالية

## بانخفاض بلغت نسبته 118٪ قياساً بذات الفترة في 2010

# 23,3 مليون دينار قيمة تداولات البيوع المستقبلية في أكتوبر الماضي

تم تداول 12,9 مليون سهم نفذت من خلال 68 صفقة بقيمة بلغت 3,2 ملايين دينار، أما سهم الدولي فحل ثالثاً من خلال تداول 4,2 ملايين سهم نفذت من خلال 27 صفقة بقيمة 1,1 مليون دينار، وحل سهم الآفكو رابعاً من حيث القيمة من خلال تداول 2,8 مليون سهم نفذت من خلال 21 صفقة بقيمة 995 ألف دينار، وفي المركز الخامس جاء سهم برقان من خلال تداول 1,9 مليون سهم نفذت من خلال 17 صفقة بقيمة 912 ألف دينار.

● شريف حمدي

من خلال 4 صفقات، أما فترة الـ 9 أشهر فشهدت تداول 450 ألف سهم نفذت من خلال 4 صفقات بقيمة 413 ألف دينار، فيما لم تشهد فترة الـ 12 شهراً أي تداولات خلال أكتوبر الماضي. وجرى التداول على أسهم 67 شركة فقط موزعة على أغلب القطاعات، وجاء في صدارة الأسهم المتداولة عبر هذه الخدمة من حيث القيمة سهم اجيلتي الذي شهد تداول 12,2 مليون سهم نفذت من خلال 63 صفقة بقيمة 4,7 ملايين دينار، تلاه سهم الصناعات، حيث

تراجعت الصفقات بنسبة 81,1٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وفيما يتعلق بالمدد الزمنية المتعلقة بخدمة البيوع المستقبلية فلوحظ أن فترة الـ 3 أشهر هي أكثر الفترات التي تشهد تداولات للبيوع المستقبلية، حيث بلغت القيمة بالنسبة لهذه المدد 22,8 مليون دينار من خلال تداول 123,7 مليون سهم نفذت من خلال 654 صفقة، أما فترة الـ 6 أشهر فبلغت القيمة فيها 91,6 ألف دينار هي قيمة تداول 150 ألف سهم نفذت

بلغت القيمة الإجمالية للبيوع المستقبلية في شهر أكتوبر الماضي 23,3 مليون دينار، فيما بلغت كميات الأسهم المتداولة وفق هذه الخدمة 124,3 مليون سهم نفذت من خلال 662 صفقة. ووفقاً لدراسة أعدتها «الأنباء» فقد سجلت القيمة والكمية والصفقات تراجعاً لافتة نتيجة تقلص عدد الشركات التي تقدم الخدمة بشكل كبير، حيث تراجعت القيمة بنسبة 118٪ مقارنة مع شهر أكتوبر في 2010، أما الكمية فتراجعت بنسبة 36,3٪، في حين



# «اتحاد الشركات» يعدل نظامه الأساسي لتشمل عضويته الشركات المسجلة في «هيئة الأسواق» و«المركزي» في عمومته خلال يناير المقبل

الاتحاد ستكون مفتوحة أمام الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي الأمر الذي يساعد الاتحاد في الاحتفاظ بعضوية الشركات المنضوية تحت عضوية الاتحاد. وفتحت المصادر إلى أن عمومية الاتحاد من المتوقع انعقادها في يناير أو فبراير المقبل على أقصى تقدير، مستترة أن الاتحاد سيبدأ بإرساله الشركات الأعضاء في الاتحاد لمعرفة ما إذا كانت هناك نية للترشح لعضوية مجلس الإدارة من عدمه. وأشارت إلى أنه وفي حال وجود 9 مرشحين لمجلس الإدارة فسيتم لعضوية بالتركية وإذا زادت العضوية عن ذلك العدد فسيتم إجراء الانتخابات التي بمقتضاها سيتم اختيار مجلس الإدارة الجديد.

● عمر راشد



كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن عمومية اتحاد الشركات الاستثمارية ستشهد تغييراً جوهرياً في النظام الأساسي للاتحاد وتحديدًا في المادة 4 من النظام الأساسي والتي تنص على أن «عضوية الاتحاد مقصورة على الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي التي يكون ضمن أغراضها الأساسية توظيف واستثمار الأموال لحسابها أو لحساب الغير»، مبيّنة أن تغيير نص المادة بات ضرورة بعد الفصل الرقابي بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال واختصاص «المركزي» بالرقابة على شركات التمويل فيما تخضع الشركات الاستثمارية لرقابة هيئة أسواق المال. وبيّنت المصادر أن التعديل المقترح على النص سيكون عضوية

# مصرف أبوظبي الإسلامي يصدر صكوكاً بقيمة 500 مليون دولار



المقر الرئيسي للبنك



طارق محمود

أبوظبي الإسلامي للصكوك ومن المتوقع أن تختتم عمليات الاكتتاب يوم 30 نوفمبر الجاري وأن يتم إدراجها في بورصة لندن، وتولى إدارة وتسجيل مبيعات الصكوك كل من مصرف أبوظبي الإسلامي، وسيتي بنك، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك إنش إس بي سي، وبنك أبوظبي الوطني، ومؤسسة نومورا وبنك ستاندرد تشارترد.

المؤسسات المالية 16٪، والمصارف والبنوك 2٪ والمستثمرون الآخرون 2٪. وفي سياق تعليقه على قوة الإقبال على الصكوك، قال الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي طارق محمود: «لقد لاقى الإصدار الثالث لصكوكنا تجاوباً كبيراً من قبل المستثمرين ما يعكس ثقة المستثمرين الكبيرة بالتصنيف

وأعلن مصرف أبوظبي الإسلامي عن نجاحه في إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار وبإجل استحقاق مدته خمس سنوات ومعدل ربح قدره 3,78٪. ويحين استحقاق هذه الصكوك، التي تم تصنيف جدارتها الائتمانية بدرجة (A2) من قبل مؤسسة التصنيف العالمية «موديز» (+A) من قبل مؤسسة فيتش، ومحتماً وفقاً لمستقر، في 30 نوفمبر 2016. ويعتبر هذا الإصدار الدفعة الثالثة من برنامج الصكوك الذي أطلقه مصرف أبوظبي الإسلامي في عام 2007 بسقف يبلغ 5 مليارات دولار.

ولاقي إصدار الصكوك من مصرف أبوظبي الإسلامي إقبالاً جيداً من جانب المستثمرين، حيث ارتفع حجم طلبات الشراء إلى أكثر من 2 مليار دولار من قبل 122 مستثمراً، ووقف وراء الاكتتاب الناجح للصكوك الطلب الكبير من قبل المستثمرين في ثلاث مناطق، موزعين على النحو التالي: 57٪ من منطقة الشرق الأوسط، 29٪ من أوروبا، و13٪ من آسيا. أما على صعيد نوع المستثمرين، فقد شكلت المصارف 52٪، ومدبرو الصناديق 28٪، والمصارف المركزية